

4-1 المقدمة:

تعتبر ظاهرة النمو العشوائي ظاهرة عالمية ، و تعاني منها معظم دول العالم، و ان اختلفت الاسباب و الدوافع و الانواع ، من دولة الى اخرى ، و من اقليم الي اقليم اخر .

أي هو الامتداد العمراني لاستعمالات الارض الحضرية، بدون خطة سابقة، حيث تقوم شريحة من المجتمع بالبناء خارج حدود مخططات الدولة، و بحل مشاكلها الاسكانية و غير الاسكانية بنفسها، و تكون خارج نطاق الجهات المختصة و بعيدا عن نفوذها او تدخلها، و يتم ذلك بإمكانياتها المادية و الثقافية المحدودة مما ينتج عن ذلك بيئة عمرانية غير مقبولة من كافة النواحي المعمارية و البيئية ، و التخطيطية السليمة ، و تعد هذه الظاهرة خطيرة للغاية، و ترجع خطورتها الى تفاقمها، و كبر حجمها حتى و ان لم يكن بالإمكان وجود حل لها . " وحسب ما جاء في تقرير الامين العام للأمم المتحدة كوفي عنان 2009م، الذي اشار فيه الي عدد سكان الاحياء الفقيرة العشوائية في العالم وصل مليار نسمة، و انه سيتضاعف بحلول عام 2030م الي ملياري نسمة، و اوضحت الدراسات ان 43% من سكان المدن النامية ، و قرابة 72% من سكان مدن افريقيا و جنوب الصحراء، 58% من سكان المدن في جنوب و وسط اسيا يعيشون في العشوائيات¹.

1-ايمان جابر رباح المصري، السكن العشوائي في محافظة غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية كلية الآداب، قسم الجغرافيا، 2012م، ص.1

4-2 اثر النمو العشوائي على السكن:

تعتبر الوظيفة السكنية احدى الوظائف الرئيسية للمدن و لذلك فهي تشغل اكبر مساحة من الاستخدامات في أي مدينة مهما كان حجمها و عدد سكانها ، حيث تختلف هذه المساحة من مدينة الي اخرى و اقامت معظم الدراسات التي تناولت استخدامات الاراضي بالمدن ان استعمالات الاراضي للأغراض السكنية تمثل ما بين 30 الي 40% من المساحة الحضرية للمدينة.¹

و هذا الاستعمال تزداد مساحته بازياد عدد سكان المدينة ، و في الغالب فان الاستعمال السكني ينمو و يمتد بسرعه اكبر من بقية الاستعمالات الاخرى كما انه يسبقها أيضا حيث تنشأ المساكن باي مدينة اولاً ثم يتبعها ظهور المتاجر و الاسواق و المرافق الخدمية المختلفة و شق الطرق لربط الاحياء الجديدة ببقية انحاء المدينة .

و في كثير من الاحيان فان الامتداد لغرض السكن يكون علي حساب الاحزمة الخضراء والاراضي الزراعية ، فقد تتخلى المساكن عن وظائفها الاصلية ليتغير الاستعمال الي شكل اخر فيرتفع ثمن الارض و ترتفع الايجارات بشكل ملحوظ.

و في منطقة الدراسة تطور الاستخدام السكني بشكل كبير كغيرها من المدن في العالم حيث شهدت امتدادا و تطورا كبيرا خلال مراحل التخطيط المختلفة 1966 و مع بداية اول مرحلة وهي

الجيل الاول عام 1966-2000، جدول(4-1)

1-محمد أزر السمك و اخرون، استعمالات الاراضي بين النظرية التطبيق، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة الموصل، 1985، ص27، 26

جدول رقم (4-1) التطور النسبي لمساحة الاستخدام السكني بمخططات الجيل الأول و الثاني

بمنطقة الدراسة

| النسبة من مساحة المدينة | مساحة الاستخدام السكني بالهكتار | السنوات |
|-------------------------|---------------------------------|-------------|
| 33.5% | 65.7 | ما قبل 1966 |
| 34.5% | 152 | 1966 |
| 60.9% | 1590 | 1980 |
| 46.5% | 4062 | 2000 |

المصدر: شركة ماك جي مارشال ، كميلان و لوكاس ،مصدر سابق ، بولسيرفس، مصراته ، المخطط الشامل 2000، ص28,96.

التعليق: من خلال الجدول يتبين ان نسبة الاستخدامات السكنية لم تتجاوز قبل عام 1966- 65.7 هكتار ثم ارتفعت في مخطط الجيل الاول 1966 لتصل الي 152 هكتار أي بنسبة 34.5% من جملة مساحة الاستخدامات عام 1980 ، و بإلقاء نظرة علي المساكن في مدينة مصراته نجد انها متنوعة في تركيباتها البنائية فمنها المنازل المسقوفة و الفلل الفارهة و المنازل المتكونة من طابقين او عمارات القطاع العام مثل عمارات 9 يوليو و عمارات 11 يوليو و عمارات الحي السكني بقصر احمد ، و عمارات التسويق المحلي بالجزيرة و غيرها.

يهتم التصميم الاساسي بدراسة مكونات المدينة ، (الفعاليات و الانشطة و السكان) ، من حيث توزيع السكان و نموهم و التغيرات التي تحصل لهم ، و شبكات الطرق و الشوارع و انظمة النقل اللازمة، لربط الفعاليات و سهولة الوصول فيما بينها، " أي ان التصميم الاساسي يعتبر اطار عمل يتعامل مع وحدتي الزمان و المكان لهذه المتغيرات ، و بالتالي فان التغير في مكونات النسيج مع ما حدده التصميم الاساسي للمدينة ، أما اذا حدث عكس ذلك فان من شأنه ان يريك هذا النسيج¹.

اما اثر الامتداد العشوائي لاستعمالات الارض فهو البناء الذي يتم خارج حدود مخططات المدن المعتمد و بدون الحصول علي التراخيص المتفق بشأنها في اجراءات البناء التي ينظمها القانون بمعني اخر البناء غير القانوني ، و يتم هذا النوع من البناء بشكل فردي حيث يعمل المالك علي تشييد المبنى الخاص به وفقا لحدود ملكيته دون النظر الى أي من الاعتبارات التخطيطية او التصميمية المتعارف عليها ، مع ان المساحة التخطيطية المخصصة للسكن تعتبر كافيته كما افاد به المختصون من الجهات الرسمية و التابعة لمصلحة التخطيط العمراني ، و مرافق البلدية والمهندسين المختصين بهذه المرافق ، و هي تلي طموحات السكان حتى سنة 2000، و لكننا الان في سنة 2017 م.

ويعتبر النمو العشوائي في ليبيا ضمن السياسات المنهجية من قبل النظام السابق ، حيث بدل العديد من الجهود لمحاولة الحد من هذه الظاهرة و لكن سياسة النظام السابق تعمل علي عكس ذلك ، اذ تبين من خلال دراسة هذه الظاهرة تعمد النظام و تشجعه لهذا النمو العشوائي رغم ان

1-محمد صالح العجيلي، اثر التغير العشوائي لاستعمالات الارض على التصميم الاساسي لمدينة بغداد، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، ص1.

التشريعات القانونية تمنع ذلك ، و هو واضح في تأخير مخطط الجيل الثالث 2000-2025م الى هذا التاريخ.

كما يترتب على البناء العشوائي غير الشرعي العديد من الاثار الخطيرة في العديد من المجالات العمرانية ، البيئية، و الاجتماعية، و الثقافية، اذ تتميز مناطق البناء الغير شرعي بفقدان المعايير الاساسية لنشوء البيئة العمرانية ، و تغلب الجانب الاجتماعي على عملية التخطيط العمراني ويظهر اثاره على صعيد مواقع البناءات العشوائية الغير قانونية ، و اثار البناءات الغير شرعية علي المشهد العمراني، و من تم و بفعل موقعها تؤدي الي المساس بالصحة و الامن والعموميين و تدهور مستوى تجهيز الاراضي ، و اختلال الربط بالطرق العمومية و المنافذ ، و امتدادها الافقي علي حساب الاراضي الزراعية ، و المواقع الحساسة ، و انعكاسات ذلك على الجانب الاقتصادي.

4-2-1 تأثير حجم الاسرة:

الجدول (4-2) عدد افراد الاسر المبحوثة الذين يقيمون في بيت واحد

| عدد افراد الاسرة | عدد افراد العينة | النسبة المئوية |
|------------------|------------------|----------------|
| أقل من 5 افراد | 178 | 39.7 |
| من 6-8 افراد | 191 | 42.5 |
| اكثر من 9 افراد | 80 | 17.8 |
| المجموع | 449 | %100 |

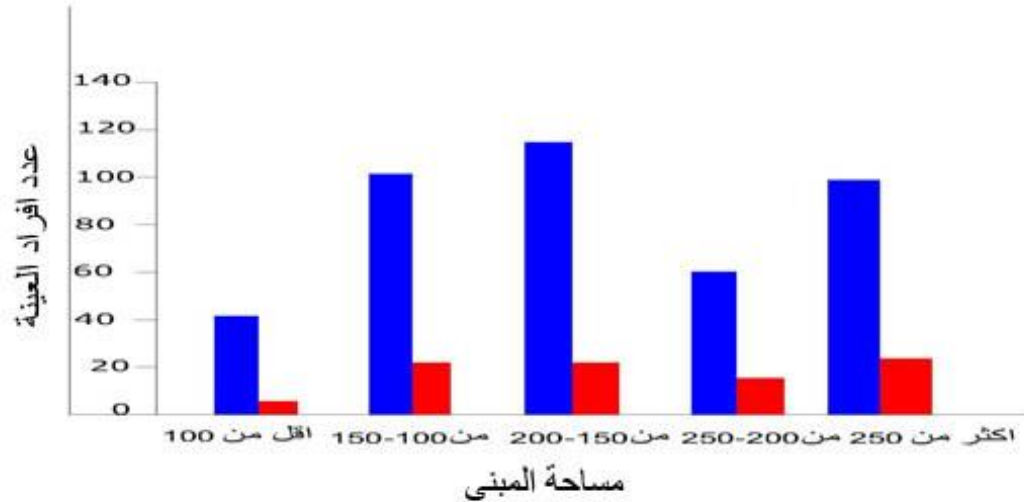
التعليق: اما بالنسبة للمؤشرات المستخدمة بالنسبة للدراسة الميدانية ، فان المعلومات عن الاسر المبحوثة من افراد العينة ، فان حجم الاسرة الذين يقيمون في الوحدة السكنية او البيت الواحد كانت نسبتهم متفاوتة او الاغلبية بين (6-8) افراد و هي نسبة تعتبر عالية و تصل الي 42.5% كما هو مبين بالجدول (4-2) و ما نسبته 39.7% مكون من 5 افراد فأقل و الباقي الذي نسبته 17.8% و هي اسر عددها كبير ، و تعتبر من المشكلات التي تعاني منها منطقة الدراسة ، و هذا يعتبر مؤشرا الي الغربة في البناء و الامتداد.

و لكن يتبين لنا ان هناك تناقص تدريجيا في عدد افراد الاسرة الذين يسكنون مسكن واحد وهذا راجع الي رغبة بعض افراد الاسرة في الاستقلالية و خاصة بعد زواج الابن.

2-2-4 مساحة المبني:

يعد الاستخدام السكني من اكثر انواع الاستخدامات ديناميكية ، فهو سبب للتغيرات الاجتماعية و الجغرافية ، و التركيب المهني ، و مستوي الدخل و المعيشة .

ان المساكن في منطقة الدراسة بصفة عامة و كما هو مبين بالشكل (4-1) يتضح الاتي:



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

ان المساحة من 200-150 متر مربع تشكل اعلي نسبة و هي 27.7% من افراد العينة تليها مساحة المساكن من 150 -100 متر مربع ، و نسبتها 24.4% و هذا واقع السكان بالمنطقة الدراسة بالنسبة للمستوي المعيشي و الاجتماعي . اما اكثر من 250 متر مربع و هي تعتبر مساحة كبيرة تصل نسبتهم الي 23.6% و هي في الغالب ان تكون فلل فارهة او الدوبلكسات ثاني المساكن ذات المساحة 250-200 متر مربع و تقدر نسبتها من افراد العينة 14.5%. اما المساكن ذات المساحة الضيقة اقل من 100 متر مربع و التي تمثل 9.5% وهي اقل نسبة لأفراد العينة المدروسة.

4-2-3 عمر المبني السكني :

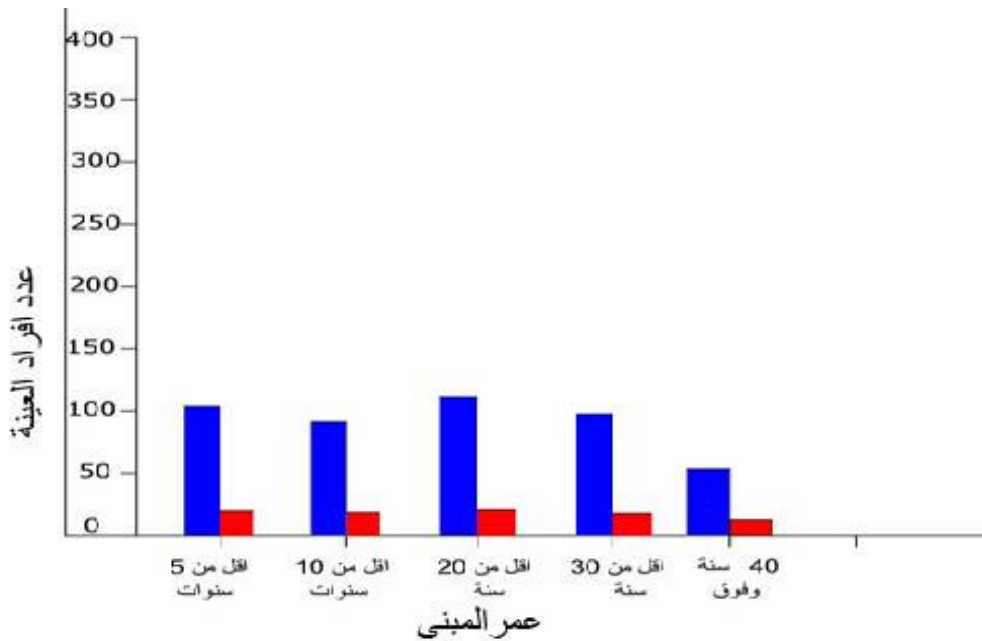
و يتضح من البيانات التالية في الجدول (4-3) من حيث عمر المبني السكني:

جدول (4-3) عمر المبني في منطقة الدراسة

| النسبة المئوية | عدد افراد العينة | عمر المبني |
|----------------|------------------|-----------------|
| 22.1 | 101 | اقل من 5 سنوات |
| 19.2 | 88 | اقل من 10 سنوات |
| 23 | 105 | اقل من 20 سنة |
| 21.4 | 98 | اقل من 30 سنة |
| 14 | 64 | 40 سنة و فوق |
| 100 | 456 | المجموع |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-2) عمر المبني في منطقة الدراسة



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: ان اغلب البناء حديث العهد ، و ان اعلي نسبة لأفراد العينة من حيث العمر الزمني للسكن هي 23% و هذا يعني ان هذه المساكن متوسطة العهد أي 20 سنة ليست بالقديمة ولا بالحديثة ، اما المباني الحديثة التي تقل عن 5 سنوات تزيد نسبتها عن 22% من حجم العينة المدروسة ، و هذا يعني ان نسبة كبيرة من البناء العشوائي حدثت في هذه الفترة بالتحديد و بدون اجراءات رسمية، تأتي العينة الثالثة و هي م بين 20-30 سنة و هي تشكل 21.4% و تأتي المباني التي اقل من 10 سنوات بنسبة 19.2% و هي تعتبر من المباني الحديثة و تدخل نسبة عالية منها في البناء العشوائي بسبب غياب الجهات المسؤولة عن ساحة المتابعة الرقابية ، و اخيرا تأتي المباني القديمة التي يزيد عمرها عن 40 سنة و نسبتها من افراد العينة 14% أي ان اغلب البيانات شيدت حديثا و اغلبها بالمخالفة القانونية.

4-2-4 مادة البناء المستخدمة:

اما من حيث المواد المستعملة في البناء لأفراد العينة كما هو مبين في الجدول 13 تختلف من شخص لأخر كلا حسب امكانياته دون أي قيد او شرط بالنسبة للبناء العشوائي و السبب في ذلك هو التقصير من الجهات المتابعة ، و بالأخص الحرس البلدي بالنسبة للتجاوزات التي تحدث داخل المخططات المعتمدة من مصلحة التخطيط العمراني ، اما بالنسبة الي المخالفات التي اتخذت في المناطق خارج المخطط ، فهي من اختصاص الشرطة الزراعية ، و من نتائج الجدول 4-4 يتبين الاتي:

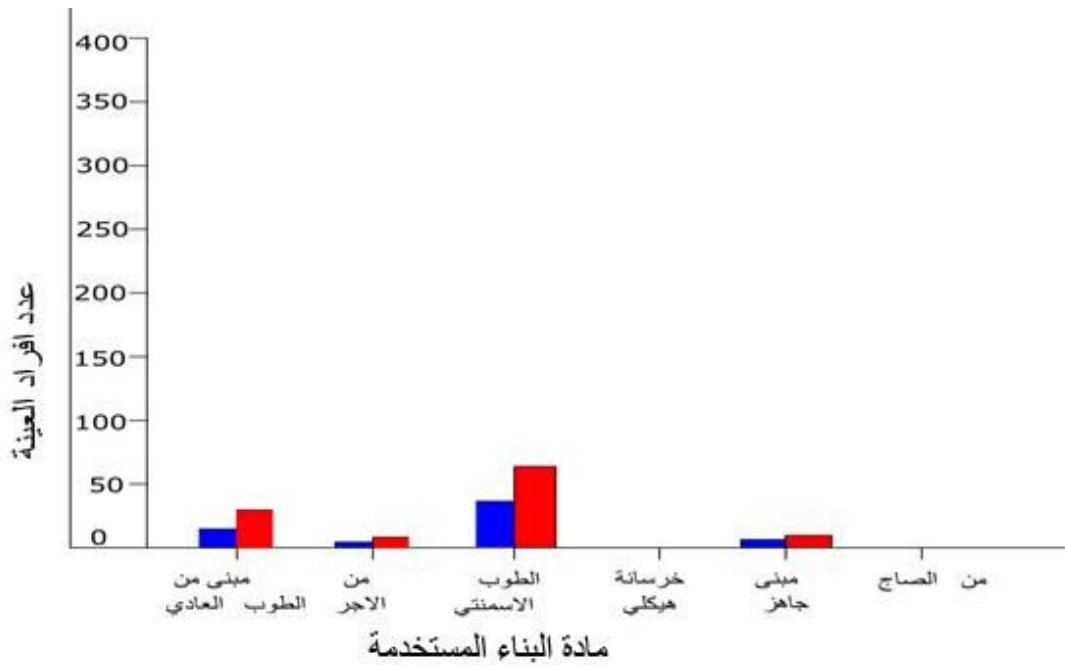
جدول (4-4) مادة البناء المستخدمة لعينة افراد الدراسة

| النسبة المئوية | العدد | تكوين المبني |
|----------------|-------|----------------------|
| 27.2 | 15 | مبني من الطوب العادي |
| 3.6 | 2 | من الاجر |
| 63.6 | 35 | الطوب الاسمنتي |
| - | - | خرسانة هيكلية |
| 5.45 | 3 | مبني جاهز |

| | | |
|-----|----|----------|
| - | - | من الصاج |
| 100 | 55 | المجموع |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (3-4) مادة البناء المستخدمة لعينة افراد الدراسة



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: ان حوالي 63.6% قد استخدمت في البناء بالطوب الاسمنتي ، تليها نسبة البناء

بالطوب العادي و تقدر 27.2% من افراد العينة ، تلي تلك المباني الجاهزة و هي بنسبة

5.45% و هذه المباني حديثة العهد . اما البقية البسيطة من نسبة العينة و هي 3.6% فهي

تستعمل الاجر و هذا النوع اتى اخيرا نظرا لتكلفته العالية .

نستنتج من ذلك ان اغلب البناء تكوينه اساسي ، أي يختلف علي ما هو عليه من مناطق اخري من العالم ، و الذي اغلبه يتكون من الحجر و الصاج و الاخشاب.

4-2-5 مهنة رب الاسرة:

الجدول (4-5) المهنة لرب الأسرة المبحوثة:

| النسبة المئوية | عدد العينة | المهنة |
|----------------|------------|------------------------|
| 75.2 | 338 | موظف |
| 1.1 | 5 | تاجر |
| 0.2 | 1 | طالب |
| 0.4 | 2 | فلاح |
| 2.4 | 11 | عمل حر |
| 18.2 | 82 | عقد محلي |
| - | - | باحث عن عمل |
| - | - | محال الى المركز الوطني |

| | | |
|------|-----|---------|
| 2.2 | 10 | متقاعد |
| %100 | 449 | المجموع |

التعليق: يتبين لنا من الجدول ان مهنة رب الاسرة في منطقة الدراسة تتنوع ، منها الموظفون ، و قد تشكل هذه الشريحة بنسبة 75.2% و يعود السبب في ذلك الى انخفاض اسعار الارض في هذه الاماكن بالنسبة للمقارنة بمركز المدينة ، و هذا شجع الموظفون على استثمار اموالهم من خلال شراء الاراضي و البناء عليها.

تأتي في الاهمية العقود المحلية ، و هي بمثابة التعيين حيث بلغت نسبتهم 18.2% من حجم العينة ، اما البقية من المهن الاخرى و التي لا تزيد عن 7% منها الاعمال الحرة 2%، و المتقاعدون 2% بالإضافة الي شريحة التجار تمثل 1.1% و هي تعد نسبة قليلة ، كما للطلاب و الفلاح 0.2 و 0.4% و هي اقل نسبة جاءت في هذه الدراسة.

4-2-6 نوع المسكن:

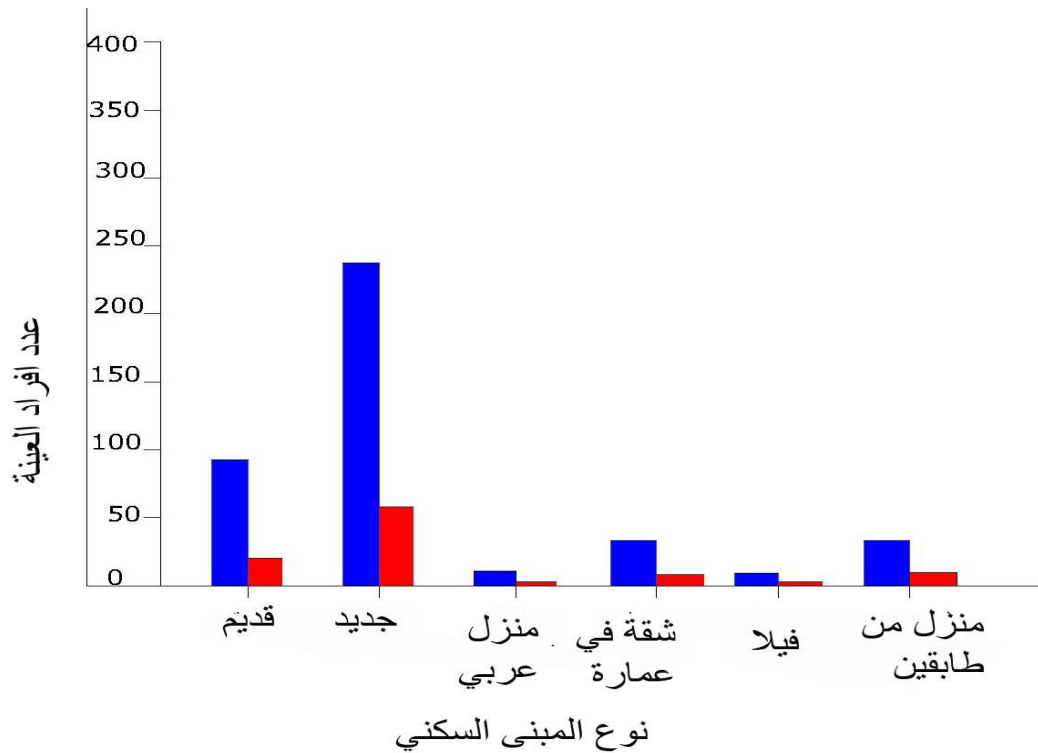
ان المساكن في منطقة الدراسة متنوعة في تركيبها البنائي ، فتوجد المساكن المفتوحة من الداخل و النوافذ تفتح الي الداخل لان وسطه غير مسقوف ، و النوع الاخر مسقوف ، و منها ما يتكون من دورين ، او علي شكل شقق يبين لنا نوعية المبني

جدول (4-6) نوع المبني السكني

| النسبة المئوية | عدد العينة | نوع المبني |
|----------------|------------|---------------|
| 20.7 | 89 | قديم |
| 56.6 | 243 | حديث |
| 2.3 | 10 | منزل عربي |
| 8.6 | 37 | شقة في عمارة |
| 2.09 | 9 | فيلا ادارة |
| 9.5 | 41 | منزل من دورين |
| 100 | 429 | المجموع |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل (4-4) نوع المبني لسكني



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: ان المساكن الحديثة تشكل اعلي نسبة 56.6% و هذه المساكن هي السائدة في البناء ، النوع الثاني من المساكن و يشبه هذا النوع و لكنه علي الطراز القديم ، اما التي علي شكل شقق في عمارة فنسبتها 8.6%، النمط الاخر من المساكن المتكون من دورين و يسمى بالدوبلكس و نسبته 9.5%، اما المنازل العربية فتمثل 2.3% و تعتبر اقل نسبة و هي مباني من بقايا الخمسينات او الستينات علي الاقل ، و اخيرا المساكن الراقية (الفيلا) او الدارة فهي لا تمثل الا 2.09% من افراد عينة الدراسة.

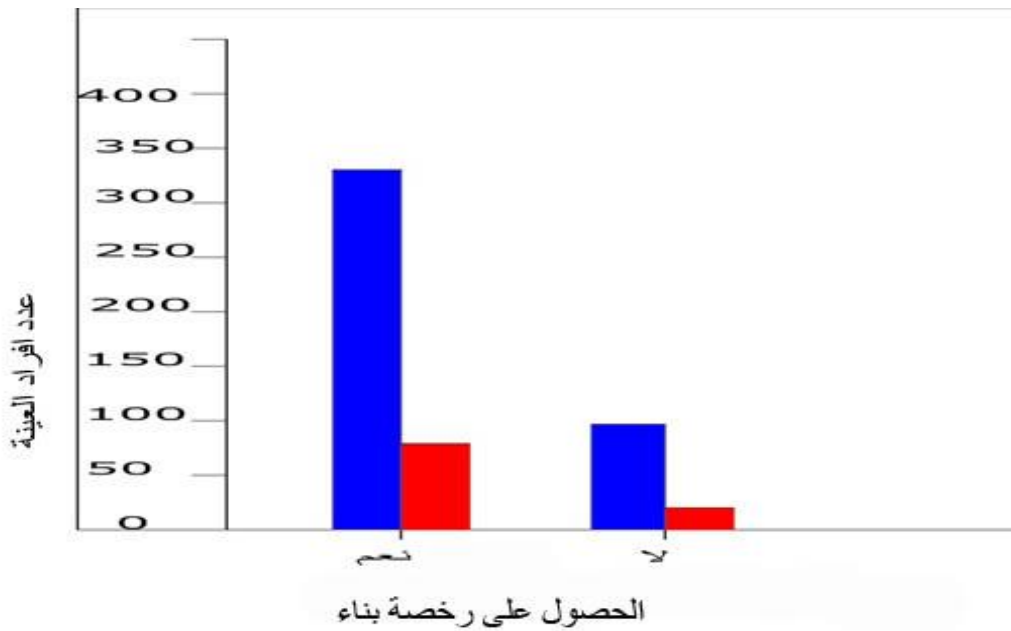
4-2-7 الحصول علي رخصة البناء

الجدول (4-7) الحصول علي رخصة بناء

| النسبة المئوية | عدد افراد العينة | البيان |
|----------------|------------------|---------|
| 77.2 | 332 | نعم |
| 22.8 | 98 | لا |
| 100 | 430 | المجموع |

المصدر من عمل الباحثة استنادا للدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-5) الحصول علي رخصة بناء



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

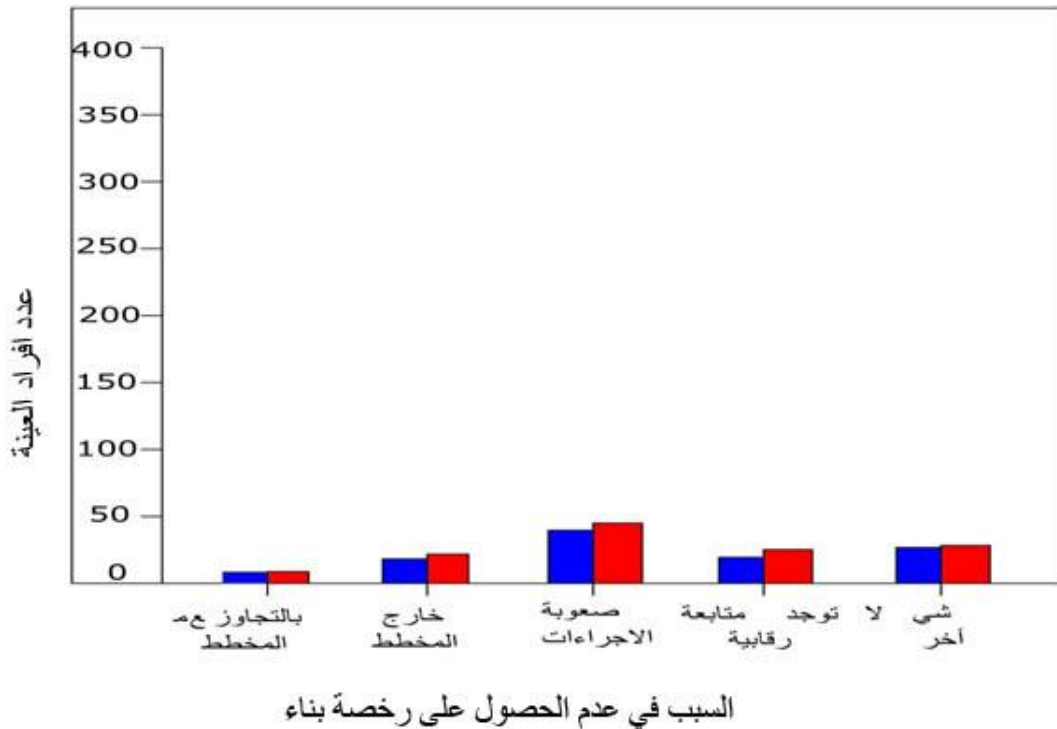
التعليق: يتضح منه الذين تم لهم الحصول علي رخصة البناء و اجابوا بنعم حوالي 77.2% من افراد العينة ، اما النسبة الباقية و هي 22.8%، و هذه النسبة الاخيرة تعد عالية في المخالفات ، فالأفراد الذين ليس لديهم تراخيص يقعون في مطب استخدام الارض بالمخالفة التخطيطية و البناء العشوائي .

جدول (4-8) السبب في عدم الحصول علي رخصة

| النسبة المئوية | عدد افراد العينة | السبب |
|----------------|------------------|-----------------------|
| 2.7 | 2 | بالتجاوز علي المخطط |
| 13.6 | 10 | خارج المخطط |
| 41 | 30 | صعوبة الاجراءات |
| 16.4 | 12 | لا توجد متابعة رقابية |
| 26 | 19 | شي اخر |
| 100 | 73 | المجموع |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-6) السبب في عدم الحصول علي رخصة



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: يتبين لنا منه نسبة 41% من افراد العينة يشكون من صعوبة الاجراءات في الحصول علي رخصة البناء ، و هناك عينات اخري و تقدر نسبتها 26% لم يتمكنوا من الحصول علي رخص البناء . وما نسبته 16.4% تقول لا توجد متابعة او جهات رقابية. اما نسبة 13.6% فهم خارج المخطط و هذا يعني ان غالبيتهم بناء غير قانوني و يقع في قائمة البناء العشوائي . و هناك ما نسبته 2.7% يقومون بالبناء بالتجاوز علي المخططات المعتمدة من مصلحة التخطيط العمراني بدون تراخيص.

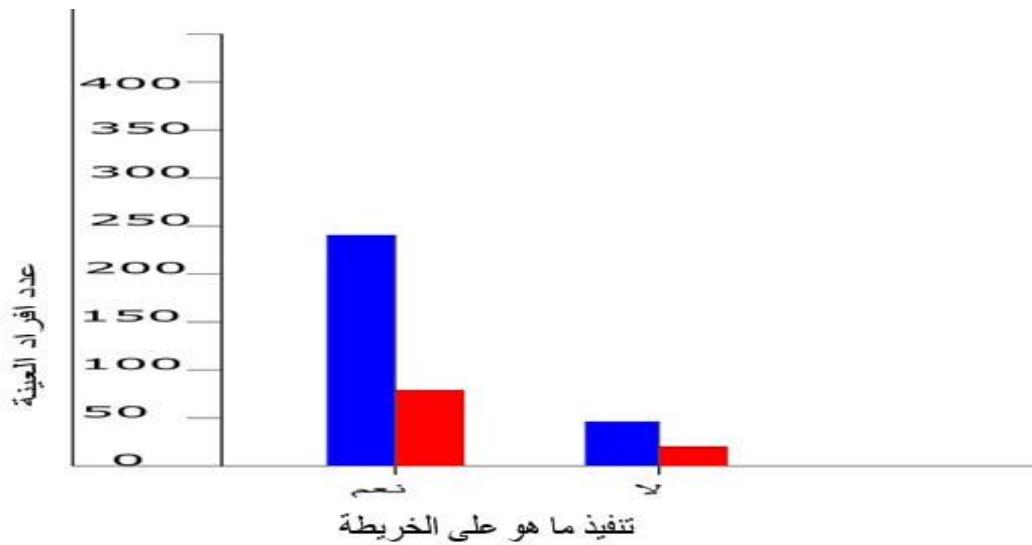
4-2-8 تنفيذ ما هو علي الخريطة:

الجدول (4-9) يتعلق بتنفيذ ما هو علي الخريطة المعتمدة من الجهات المختصة ،

| النسبة المئوية | عدد افراد العينة | البيان |
|----------------|------------------|---------|
| 83 | 242 | نعم |
| 17 | 49 | لا |
| 100 | 291 | المجموع |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-7) يتعلق بتنفيذ ما هو علي الخريطة المعتمدة من الجهات المختصة



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

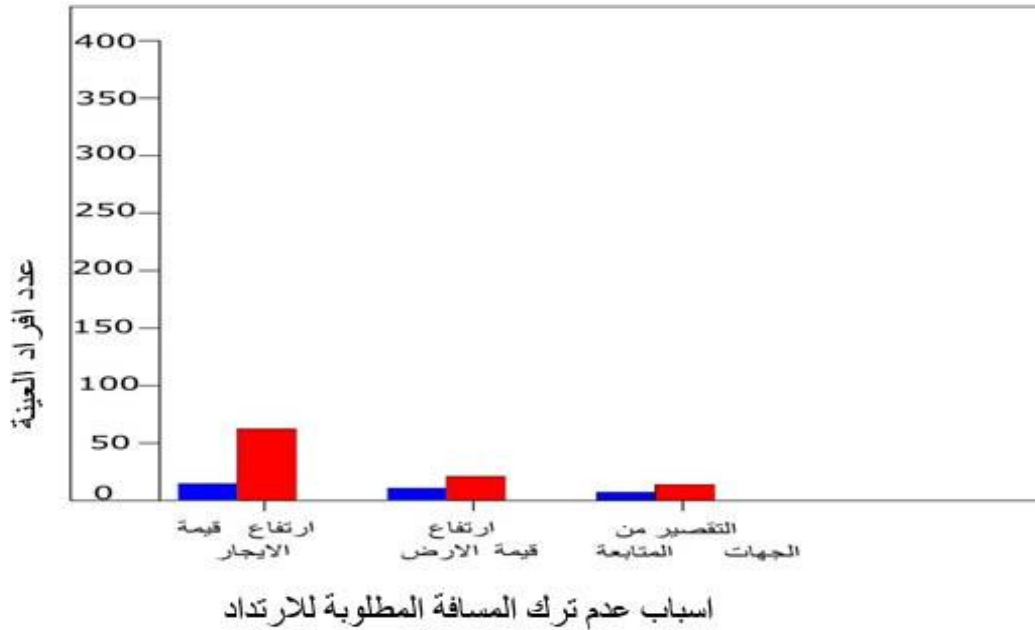
التعليق: ان 83% من حجم العينة يقولون نعم و النسبة الباقية هي 17% كانت اجابتهم لا و هذا يعني ان الوقوع في المخالفات المواصفات الفنية المعتمدة ، و الوقوع في المخالفات التخطيطية .

الجدول (4-10) الذين اجابوا بلا بعدم ترك المسافة المطلوبة للارتداد:

| النسبة المئوية | عدد افراد العينة | البيان |
|----------------|------------------|--------------------------------|
| 61.5 | 8 | ارتفاع قيمة الايجار علي الطريق |
| 23 | 3 | ارتفاع قيمة الارض |
| 15.4 | 2 | التقصير من الجهات المتابعة |
| 100 | 13 | المجموع |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-8) الذين اجابوا بلا بعدم ترك المسافة المطلوبة للارتداد:



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: و بخصوص عدم ترك المسافة كما هو مبين في الجدول (19) نلاحظ ان 61.55 من افراد العينة كانت اجابتهم بان قيمة الايجار مرتفعة ، و هي اكثر حركة بالنسبة الي الانشطة التجارية و الصناعية و غيرها . و لهذا يتم الاعتداء عليها ، اما 23% افادوا بارتفاع اسعار قيمة الاراضي التي تطل الطرق الرئيسية و غير الرئيسية.

اما النسبة المتبقية و هي 15.4% افادوا بالتقصير و عدم المتابعة من جهات الاختصاص.

9-2-4 اسباب البناء العشوائي:

ان ظاهرة البناء العشوائي تعد من الظواهر القديمة في المدن الليبية، و في منطقة الدراسة بشكل

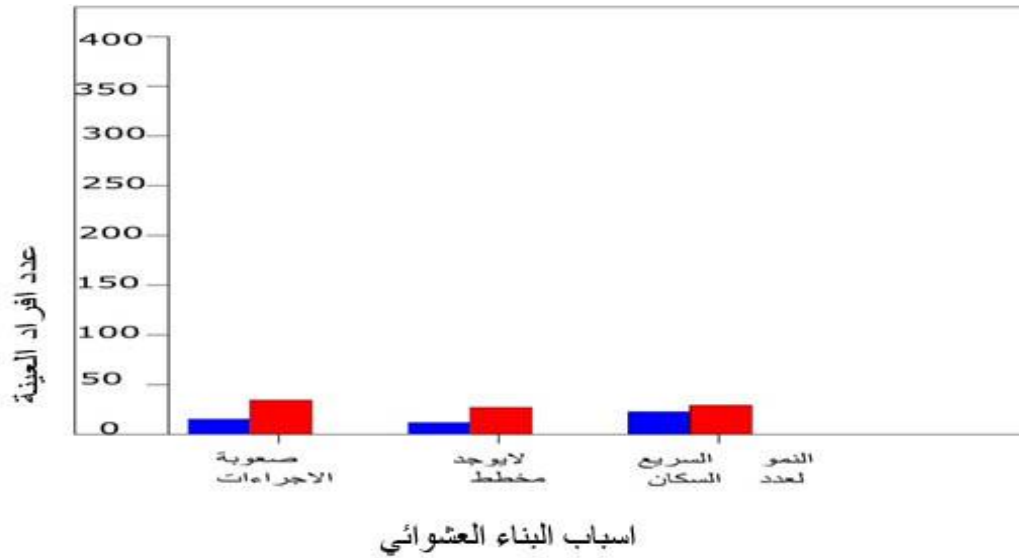
خاص ، فتوجد عدة اسباب موضحة في الجدول 25 لأفراد عينة الدراسة

الجدول (4-11) أسباب البناء العشوائي

| النسبة المئوية | عدد افراد العينة | البيان |
|----------------|------------------|--------------------------|
| 32.7 | 18 | صعوبة الاجراءات |
| 29 | 16 | لا يوجد مخطط |
| 38.2 | 21 | النمو السريع لعدد السكان |
| 100 | 55 | المجموع |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-9) اسباب البناء العشوائي



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: ان اعلي نسبة و هي 38.2% اجابت بانها نتيجة النمو السريع لعدد السكان ، و هي 32% اجاب و بصعوبة الاجراءات من الجهات المختصة ، اما الجزء المتبقي 29% كانت اجابتهم بعدم وجود مخطط معتمد في مناطقهم.

3-4 أثر النمو العشوائي علي المرافق العامة و الطرق:

تعتبر الحركة و التنقل من الدوافع الاساسية للإنسان و لكل كائن حي سعيا للحصول علي الغذاء و هي جزء اساسي من تكوينه البيولوجي¹.

فالأحياء العشوائية تفتقر الي مواصفات الطرق التخطيطية من حيث عرض الطريق و ترك الارتداد عن الطريق بالمسافة الكافية ، ولان هذه الاحياء تحتاج الي التزود بمياه الشرب وبالطاقة الكهربائية لتلبية حاجاتهم، فيلجأ السكان في المياه او الكهرباء بالصورة المطلوبة ، و يترتب عليها النقص الشديد في الشبكات العامة للكهرباء ومياه الشرب و ضيق و ازدحام الشوارع لذلك سوف تؤدي الي التأثير العام علي طاقة الشبكات و الخدمات العامة و تضرر بالاقتصاد لوطني.

بالنسبة الي نوعية الطرق يستعملها افراد العينة المدروسة، و كما هو مبين الجدول 13 يتضح الاتي:

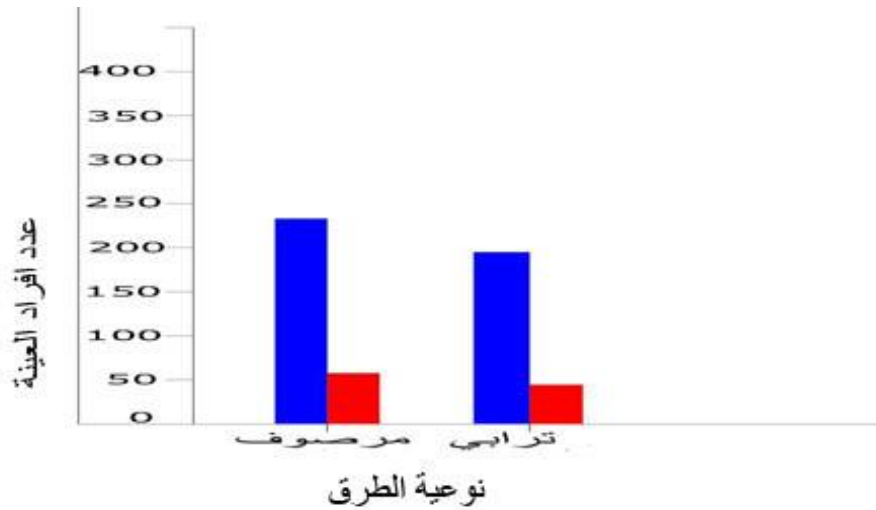
1-محمد رياض، جغرافية النقل، دار النهضة العربية للطباعة و النشر،بيروت،ص7.

الجدول (4-12) نوعية الطرق :

| نوعية الطرق | عدد افراد العينة | النسبة المئوية |
|-------------|------------------|----------------|
| مرصوف | 231 | 53.7 |
| ترابي | 199 | 46.2 |
| المجموع | 430 | 100 |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل (4-10) نوعية الطرق



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: ان نسبة الطرق المرصوفة هي اعلي نسبة لأفراد العينة و هي 53.7%، و هذا يعتبر

شيء ايجابي بالنسبة لأفراد العينة ، لان اغلب المناطق التي توجد بها مخالفات تعاني من

مشكلة تعبيد و رصف الطرق، حتي داخل المخططات المعتمدة في منطقة الدراسة ، و 46.2% كانت اجابتهم بالنقص الشديد في الطرق المرصوفة و خاصة في الاحياء السكنية التي لا يشملها المخطط.

المشكلة التي تعاني منها المنطقة هي الاعتداء بمعني الكلمة علي الارتدادات التي يفترض ان تتترك للطرق بمختلف انواعها:

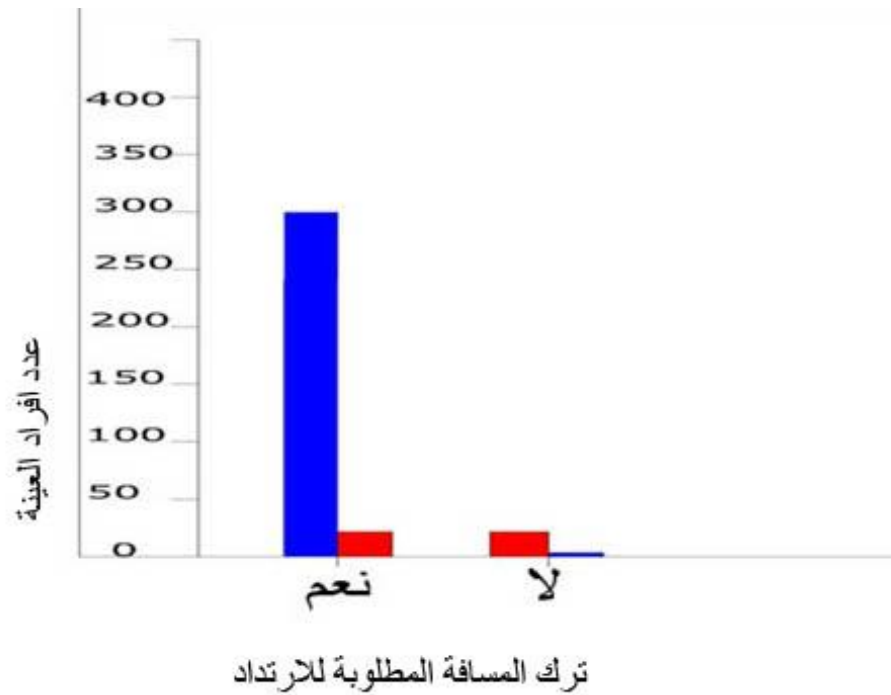
الطرق السريعة -55 مترا من محور الطريق ، اما الطرق الرئيسية- مسافة الارتداد تكون 10امتار ، و الطرق الفرعية- يكون الارتداد 6 امتار ، و الطرق الشريانية الفردية 6 من حافة الطريق، الطريق الشريانية السريعة المزدوجة 25 متر من حافة الطريق ، الطرق الزراعية 15 متر . اما مسافة الارتداد عن الطرق الدائرية ، و الطرق المزدوجة 10 امتار ، اما الطريق الدائري الاول و الثاني بمنطقة الدراسة يكون الارتداد مسافة 6 امتار . او ما يفرضه المخطط التفصيلي للمنطقة.

جدول(4-13) ترك المسافة المطلوبة لارتداد الطريق

| النسبة المئوية | عدد افراد العينة | البيان |
|----------------|------------------|---------|
| 93.7 | 300 | نعم |
| 6.2 | 20 | لا |
| 100 | 320 | المجموع |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل (11-)ترك المسافة المطلوبة لارتداد الطريق



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: يتضح ان غالبية افراد العينة و تقدر 93.7% لا يتجاوزن ارتدادات الطرق ، اما

البقية و هي 6.2% فقط الذين افادوا بالاعتداء علي المسافة المتروكة

عند عملية البناء، و الذين يطلون او يشرفون علي الطرق السريعة او الزراعية ، او الخدمية ، لا

بد من ترك المسافة القانونية التي توجد في الوصفة الفنية ، او الخريطة المعتمدة من الجهة

المختصة.

فبالنظر الي الصورة (37) نجد ان تشيد البناء العشوائي على الطريق الساحلي للمنطقة الذي يربط

مدينة مصراته بمدن الشرق، و مدن الغرب، بترك مسافة ما بين 10-15 مترا، ولا يتقيد بمسافة

الارتداد القانونية و هي 55 مترا من محور الطريق ، و اغلب هذه التعدييات بعد ثورة 17 فبراير

صورة (37) البناء العشوائي على ارتداد الطريق السريع في منطقة الدراسة.



المصدر: عدسة الباحث،

4-4 اثر النمو العشوائي على القطاع الصناعي:

ان البناء بالقرب من الاراضي المجاورة لأنشطة الصناعية سيؤدي الي الاخلال بالنظام البيئي للمناطق المحيطة بالسكن، نتيجة انبعاث الابخرة و العوادم السامة ، و الحرائق و كذلك اخطار التلوث ، ان ما تعانيه منطقة الدراسة من الملوثات الصادرة من مصنع مجمع الشركة الليبية للحديد و الصلب يكفي لأضرار المنطقة بالكامل ، فالمخطط لهذا المنع حزام او شريط اخضر

يحفه من جميع الجوانب و لكنه للأسف هذا موجود على الخريطة في المخطط فقط و ايضا تم بناء تجمعات سكنية للعمالة بالقرب من المصنع .

4-5 اثر النمو العشوائي على القطاع التجاري:

ان الكثافة السكانية لها اثرها علي الاستعمال التجاري في منطقة الدراسة ، فنجد ان الكثافة السكانية العالية قد وفرت حركت الزبائن و المارة الذين يرتدون المحلات التجارية ، و بالتالي فان زيادة العدد في عملية البيع و الشراء زادت بشكل كبير في الاستعمال التجاري للأرض ، و يعد الاهم من كافة الاستعمالات ،حيث انه في سنة 1980 استحوذ علي مساحة 23 هكتارا و ما بنسبة 0.9% من مساحة المدينة، و التي تمثلت في المحلات التجارية و محلات الخضروات والفواكه و اللحوم .

ثم استبدلت في سنة 1981 م سنوات الحكم السابق بالأسواق الشعبية و المنشآت و التشاركيات المدعومة من الخزينة العامة التي تستقطع من مرتبات الموظفين كل شهر ، و في سنة 1987 م اعيد فتح حرفة التجارة من جديد بعد فشل التجربة السابقة و هو النظام التشاركي و هو ملكية الدولة، و لكنها فشلت و اصبحت الان عبارة عن اطلال ، و تسببت في تأخر الشعب الليبي في هذا المجال عدة عقود ، و تغير اسم التاجر الى اسم (موزع الفرد)

و لو تتبعنا الجدول (4-14) الذين تم تغير مساكنهم الي محلات تجارية يتضح التالي

الجدول التالي يوضح اسباب الذين اجابوا بنعم من افراد العينة بتغيير مساكنهم الي نشاط

تجاري

| الاجابة | عدد افراد العينة | النسبة المئوية |
|--------------|------------------|----------------|
| محلات تجارية | 11 | 78% |
| صناعية | 1 | 7.14 |
| حرفية | 1 | 7.14 |
| عيادات صحية | 1 | 7.14 |
| المجموع | 14 | 100% |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: ان ما نسبتهم 78% من مساكن افراد العينة تم تحويلهم الي محلات تجارية نتيجة الي العائد المادي و الربح السريع تلي ذلك الصناعية و الحرفية و العيادات الصحية بنسب متساوية 7.14%

4-6 اثر النمو العشوائي على القطاع الزراعي:

ان مشكلة الزحف علي الاراضي الزراعية مشكله عالمية تعاني منها جميع دول العالم الفقيرة والغنية ، و قد باتت ظاهرة التصحر تهدد حوالي 110 من دول العالم و ان ما يزيد عن 1.9 مليار هكتار من اراضي العالم مهدد بالتصحر، و من هنا اصبحت هذه الظاهرة تحديا لمعظم دول العالم و خاصة الدول النامية منها، و التي يتزايد عدد سكانها بمعدلات مرتفعة ، وما يتبع

ذلك من الضغوط على الموارد ، و خاصة الاراضي الزراعية المحيطة بالمدن، و التي تتناقص يوما بعد يوم، نتيجة الامتداد العمراني عليها وزيادة نسبة التصحر في العالم.

الاثار المترتبة للبناء العشوائي علي الاراضي الزراعية:

1- تراجع المساحات المزروعة حول المدن و زيادة المناطق المبنية، حيث ان القضاء علي

الاراضي الزراعية و انتشار العمران ساعد بطريقة او باخري علي تمدد الطريق امام التصحر.

2- النمو العشوائي ساعد على التلوث و الاختلال بالنظام.

3- انخفاض نصيب الفرد من الاراضي الزراعية المنتجة على مستوى المنطقة.

4- القضاء على الغطاء النباتي المحاط بالمدن ، و ازالة الاشجار ، و الذي يلحق الأذى بالبيئة المحيطة بالمدن.

5- ان القضاء على الغطاء النباتي و القيام برصف الطرق و انشاء الطرق العامة قد تساعد

علي تشكيل السيول و الفيضانات التي تؤدي بحياة العديد من الكائنات الحية.

من الملاحظ في هذه الدراسة على قطاع الزراعة ، انه هو الضحية لان اغلب المناطق

العشوائية مقامة علي اراض زراعية ، و تراجع هذه المساحة بالتعدي عليها بنسبة كبيرة و

بالتحديد في منطقة الدراسة كرزاز ، و هذه المنطقة مخصصة للزراعة فقط ، لا يسمح بإنشاء

أي مبني او منزل عليها الا منزل المزرعة، او مخزن للحبوب .

حيث كان في سنة 1980 حوالي 2500 هكتار من الاراضي الزراعية قيد الاستعمال في منطقة الدراسة، منها 2000 هكتار اراضي مزروعة بشكل مكثف علي شكل مراعي ، بالإضافة الي زراعة الحبوب و الفواكه.

- الاعتداء علي الاشجار:

الجدول(4-15) يتضح منه الاتي:

جدول رقم (4-15) الاعتداء علي الاشجار بقطعها من افراد العينة

| البيان | عدد افراد العينة | النسبة المئوية |
|---------|------------------|----------------|
| نعم | 79 | 19 |
| لا | 335 | 81 |
| المجموع | 414 | %100 |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: ان اكبر نسبة من افراد العينة و هي 81% لم يقوموا بقطع الاشجار اثناء عملية البناء ، 19% قاموا بقطع الاشجار التي تقع في طريقهم دون اخذ الموافقة من الجهات المختصة، و في هذه الحالة مراقبة الزراعة بالمنطقة مسؤولة على كل ما يحدث من تعدي على الاراضي الزراعية و قطع الاشجار.

لقد ادي زحف النباتات غير الشرعية و نموها السريع الي تآكل الاراضي الزراعية ، و كما هو مبين في الصورة السابقة الا قليل من كثير ، و المزرعة التي مساحتها 10 هكتار قسمت الي قطع صغيرة علي شكل مقسم سكني ، او تجاري للتخزين ، او اقامة مصنع ، ولا يوجد تفكير في شيء اسمه زراعة .

- ويبين الجدول (4-16) افراد العينة الذين اجابوا بنعم او بلا من حيث الموافقة علي قطع الاشجار.

جدول (4-16) اخذ الموافقة من الجهات المختصة

| الموافقة | عدد افراد العينة | النسبة المئوية |
|----------|------------------|----------------|
| نعم | 09 | 13.6 |
| لا | 57 | 86.4 |
| المجموع | 66 | %100 |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: 86.4% من افراد العينة لم يأخذوا الموافقة و 13.6% هم الذين اتموا الموافقة بقطع الاشجار، و هذا يغد اعتداء صارخ للمناطق الخضراء ، و الزراعية ، بقطع الاشجار بمختلف انواعها.

4-7 اثر النمو العشوائي على القطاع الخدمي:

4-7-1 اثر النمو العشوائي على الصحة لسكان المناطق العشوائية:

تتصف معظم مناطق البناء العشوائي بمستوي صحي منخفض، و بسبب قلة الوسائل الفعالة و صعوبة التخلص من النفايات في المناطق العشوائية. و توجد مشاكل عديدة من حيث انخفاض في مستوي الخدمات الصحية ، اضافة الي طول فترة الانتظار للمريض ، احيانا اكثر من ساعتان ، حيث يصل الدور لدخول المريض للكشف عن الحالة.

اما من حيث مياه الصرف الصحي ، و هو في الغالب تتم صرف الابار السوداء الي باطن الارض و من ثم تلوث المياه الجوفية ، و في الغالب هذه الابار تستعمل لتزويد المخابز بالمياه نظرا لعدم توفر مياه الشرب بالشبكة العامة ، او عدم كفايتها ، و لهذا ينتج عنه تلوث بيئي و له اثره الصحي علي سلامة سكان هذه المناطق.

كما تعتبر شبكة الصرف الصحي من اهم الاستعمالات التخطيطية نظرا لما تعانيه المنطقة من تلوث بيئي، و تلوث مياه الابار العادية سواء كانت للشرب ام لري المزارع و سقي الحيوانات كما ذكرنا.

جدول (4-17) يبين المرافق الصحية العامة بمنطقة الدراسة 2016م.

| البيان | المراكز الصحية | وحدة الرعاية | عيادات مجمعة | المستشفيات |
|--------|----------------|--------------|--------------|------------|
| العدد | 2 | - | - | - |

المصدر من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

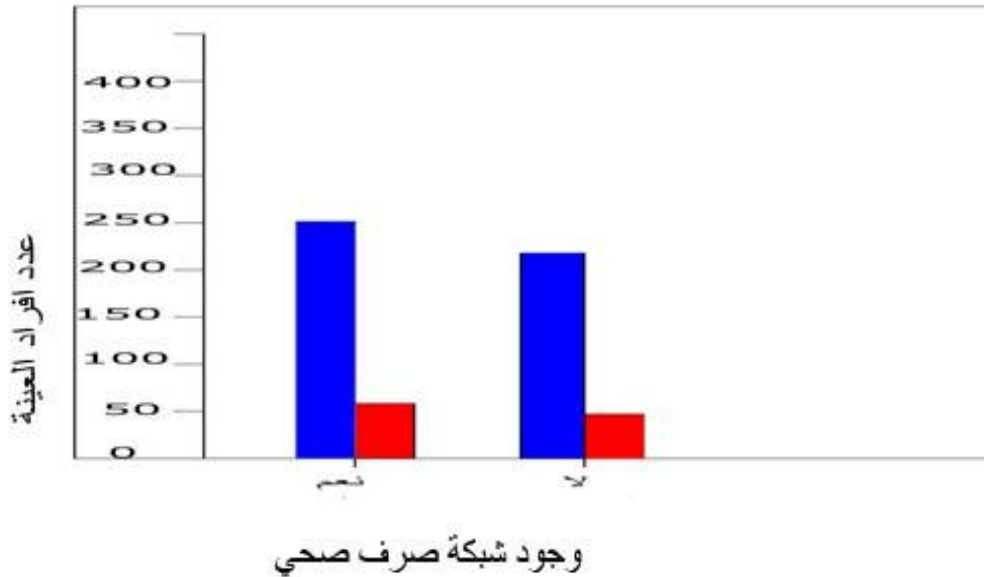
الجدول (4-18) يتضح من خلاله وجود شبكة الصرف الصحي من عدمه

جدول (4-18) وجود شبكة الصرف

| الاجابة | عدد افراد العينة | النسبة المئوية |
|---------|------------------|----------------|
| نعم | 244 | 54.8 |
| لا | 221 | 49.6 |
| المجموع | 445 | %100 |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل (4-12) وجود شبكة الصرف الصحي:



المصدر: من عمل الباحث استنادا الي الدراسة الميدانية 2016م.

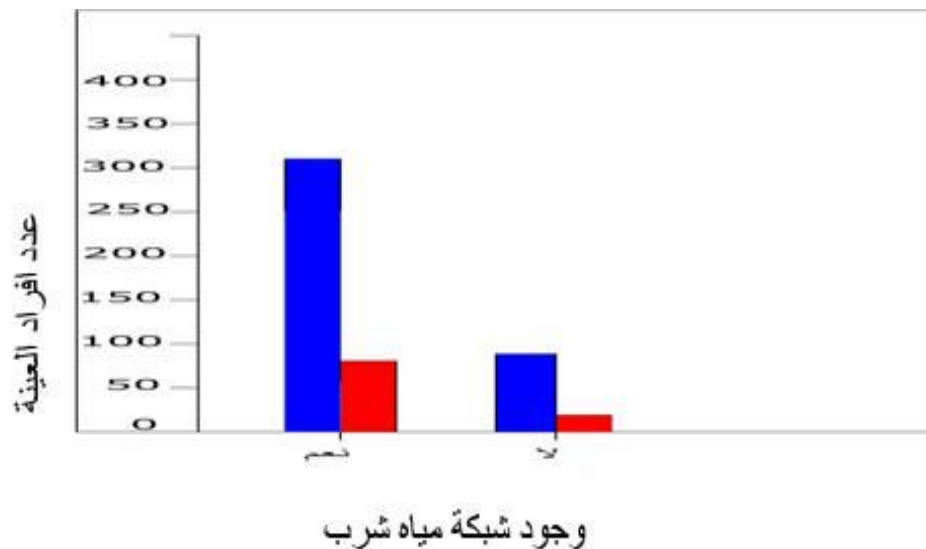
التعليق: ان نسبة 54.8% من افراد العينة توجد لديهم شبكة صرف صحي ، اما البقية من افراد العينة و هي 49.6% تعتمد علي حفر الابار السوداء بنفسها دون مراعاة الجانب الصحي ، و هذا بسبب مشكلة خطيرة التلوث البيئي للمنطقة.

الجدول (4-19) وجود شبكة مياه الشرب

| وجود مياه الشرب | عدد افراد العينة | النسبة المئوية |
|-----------------|------------------|----------------|
| نعم | 307 | 77.5 |
| لا | 89 | 22.5 |
| المجموع | 396 | %100 |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل(4-13) وجود شبكة مياه الشرب



المصدر: من عمل الباحث استنادا الي الدراسة الميدانية 2016م.

التعليق: ان غالبية المساكن يتم تزودها بمياه الشرب من الشبكة العامة بنسبة 77.5% من افراد العينة ، اما البقية و نسبتها 22.5% فهي لا تصلها مياه الشرب و تعتمد علي نفسها في شراء المياه او بحفر الابار للتزود بالمياه.

4-7-2 أثر النمو العشوائي على التعليم:

يعتبر التعليم العمود الفقري لكل القطاعات ، كما انه يتأثر بشكل مباشر بالبناء العشوائي، و خاصة في تدني المستوى المعيشي للأسرة ، مما يترتب عليه انخفاض في استهلاك الغذاء و الحالة للوالدين في الانفاق المستمر على أبنائهم لمواصلة الدراسة في المدارس و اخيرا يقرران التضحية بهم ، هذا ما يفسره تدني المستوى التعليمي و الثقافي و التربوي لسكان مناطق البناء العشوائي، كما ان ارباب الاسر في هذه المناطق يفضلون لأبنائهم العمل على عدم مواصلة الدراسة ساعدتهم على دخل رب الاسرة ، و ربما نتيجة لضيق المسكن و ازدحامه من جهة ، او نتيجة لبعده الحي السكني و عدم تجهيزه بكافة الخدمات الاساسية .

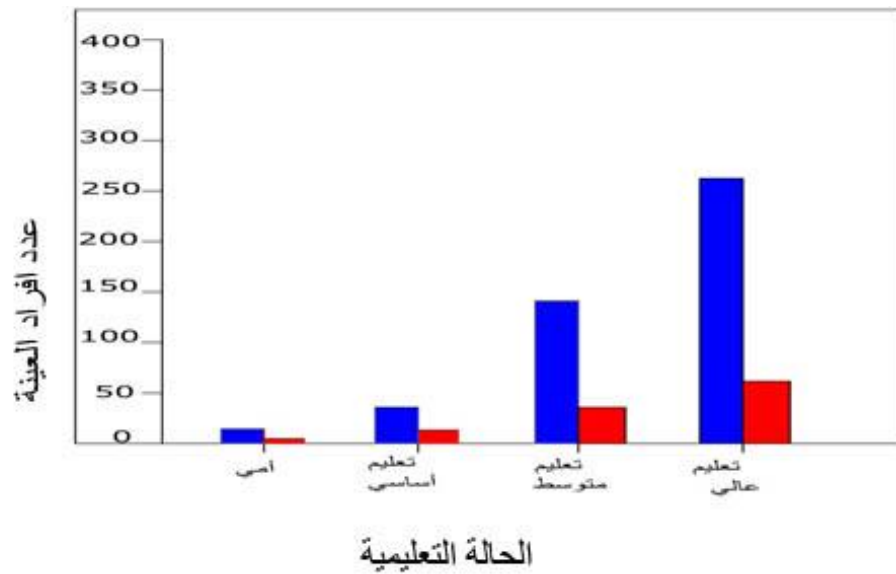
الجدول (4-20) الحالة التعليمية لمنطقة الدراسة

| النسبة المئوية | العدد | الحالة التعليمية |
|----------------|-------|------------------|
| 3.1 | 14 | أمي |
| 7.1 | 32 | تعليم اساسي |
| 32.7 | 147 | تعليم متوسط |

| | | |
|------------|-----|------|
| تعليم عالي | 256 | 57.0 |
| المجموع | 449 | %100 |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

شكل (4-14) الحالة التعليمية لمنطقة الدراسة



المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016

التعليق: ان الحالة التعليمية لعينة الدراسة تكاد تكون اغلبها تعليم عالي ، و بهذا نلاحظ انها لا تحد من الامتداد العشوائي ، او الامتداد العمراني لاستعمالات الارض الحضرية ، و بدون مخطط معتمد من قبل مصلحة التخطيط العمراني او بالتجاوزات بالتوسع حتي علي حساب المخططات المعتمدة.

4-7-3 اثر النمو العشوائي علي الترفيه:

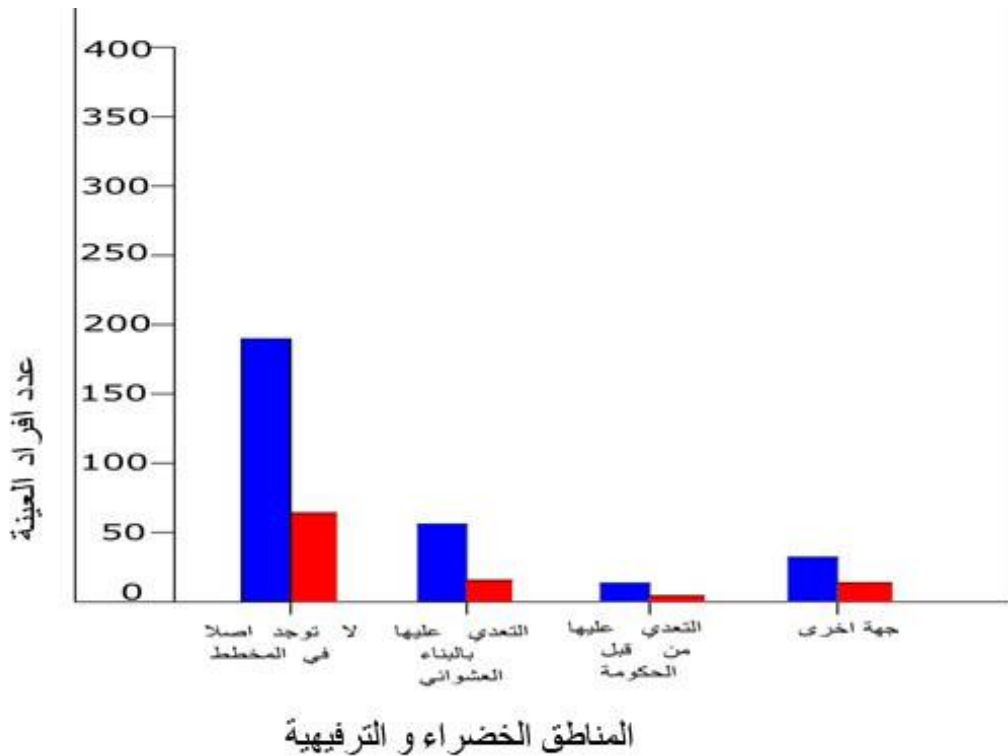
لقد أدي زحف البنايات غير الشرعية و نموها السريع و خاصة بعد ثورة السابع عشر من فبراير ، و بسبب غياب الحكومة الي تآكل المساحات المخصصة للحدائق و المناطق الخضراء و الترفيهية و كثرة البنايات بالسيطرة علي الاماكن السياحية و المتنزهات و خاصة علي شواطئ البحر المتمثلة في المصايف.

جدول(4-21) اسباب الاجابة ب لا و عدم وجود المناطق الخضراء و الترفيهية

| الاسباب | عدد افراد العينة | النسبة المئوية |
|-------------------------------|------------------|----------------|
| لا توجد اصلا في المخطط | 193 | 64.3 |
| التعدي عليها بالبناء العشوائي | 56 | 18.6 |
| التعدي عليها من قبل الحكومة | 12 | 4.0 |
| جهة اخري | 39 | 13 |
| المجموع | 300 | %100 |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

شكل (4-15) المناطق الخضراء و الترفيهية في منطقة الدراسة



المناطق الخضراء و الترفيهية

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

التعليق: لقد تبين من الجدول رقم (4-20) ما نسبته 64.3% من افراد العينة اجابوا بانها لا توجد في المخطط اصلا، اما الذين افادوا بانهم تم التعدي عليها بالبناء الغير قانوني 18.6% من افراد العينة ما نسبته 13% من الاجابات تشير الي جهات اخري و لكنها توضح هذه الجهات بالتحديد.

يعتبر وجود المناطق الخضراء و الترفيهية في مناطق السكن من اهم المؤشرات التي تدل راحة الاسرة ، خاصة الاطفال و صغار السن و الجدول (4-21) يبين لنا ان ما نسبته 25.12%، افادوا بوجود مناطق خضراء و ترفيهية بمقر سكانهم ، اما بالنسبة الأعلى من افراد العينة

74.8% اجابوا بعدم وجودها و هذا راجع الي خلل في المخطط او بالاعتداء علي هذه

المساحات سواء كان قبل الاهالي ، ام من قبل الدولة.

جدول (4-22) وجود المناطق الخضراء و الترفيهية

| البيان | عدد افراد العينة | النسبة المئوية |
|---------|------------------|----------------|
| نعم | 101 | 25.12 |
| لا | 301 | 74.8 |
| المجموع | 402 | %100 |

المصدر: من عمل الباحثة استنادا الي الدراسة الميدانية 2016.

خلاصة الفصل الرابع:

تعد ظاهرة السكن العشوائي ظاهرة عالمية ، و هي تنشأ في بعض الدول بطريقة الغزو المفاجئ

، و السكن العشوائي او الغير قانوني يعتبر من المشاكل المهمة التي تعاني منها معظم دول

العالم ، و بالتعرف على اسباب نشأة المناطق العشوائية، و من خلال استطلاع رأي بعض

السكان في منطقة الدراسة و من خلال الدراسة الميدانية عن طريق الاستبانة التي وزعت بشكل

عشوائي على عينة من سكان المنطقة خلال فترة البحث 2016-2017.

و واقع استعمالات الاراضي من مرافق و خدمات، يقصد بها الاستعمالات و التوزيع الفراغي

للمدينة، مثل : توزيع مساحات الاراضي لأغراض السكن ، و الصناعة، و التجارة، و الخدمات

التعليمية و الصحية و الثقافية و الترفيهية و غيرها. و بمعنى اخر يقصد بها أيضا : أنشطة عمل الافراد و الخدمات (الاجتماعية ،الاقتصادية، صحية).

،حيث استحوذ الاستعمال السكني في مخطط الجيل الاول 1966-1988م، على 152.5 هكتار بنسبة 34%، اما الجيل الثاني 1980-2000م، استحوذ على 4062 هكتار و بنسبة 46.3% ، تراجع اهمية استعمالات الاراضي و تقنين استخدامها ترجع لعدة اسباب من اهمها: مسح مساحات الاراضي المتيسرة للاستعمال ، و الضغط المتزايد على الخدمات و المرافق العامة و التزايد المستمر في عدد السكان و معدلات النمو.

تؤدي عشوائية استعمالات الاراضي الى العديد من المشاكل ، منها سرعة شيخوخة المدن والاحياء ، و العمل على تدميرها و خرابها ، و القضاء على بعض الاستعمالات الاخرى الاضعف و الاقل قدرة على المنافسة مثل : الاستعمال السكني ، الذي يتراجع لصالح الاستعمال التجاري و الصناعي و الصحي في منطقة الدراسة.

ان المناطق التي تكثر فيها المخالفات بالبناء العشوائي ، و التي لا تقدم خدماتها الى السكان بشكل مناسب ، حيث ان معظم الشوارع في المناطق العشوائية غير مرصوفة ، و اغلبها طرق ترابية ، و بالتالي يعاني سكانها من صعوبة المواصلات ، و ازدحام في الشوارع الضيقة التي لا تتسع للعدد الكبير و المتزايد من السيارات ، كما ان اغلب الشوارع لا تتوفر بها اناة ، و مياه شرب ، حتى و ان وجدت تم توصيلها بطريقة غير شرعية ، مما تسبب ضعف شديد في الاداء الوظيفي للخدمات التعليمية و الصحية و الترفيهية ، و الكهرباء ، او في شبكة مياه الشرب.

و من الملاحظة الجديرة بالذكر بأن اغلب المباني حديثة التكوين ، و هي تتكون من خرسانات و طوب اسمنتي ، و كل التكوينات الحديثة ، على عكس البناء العشوائي في مناطق اخرى من بلدان العالم الخارجي.